

المناطق الاقتصادية الخاصة كمحرك إبداعي في ظل اقتصاد المعرفة
Special Economic Zones as a Creative Engine in The Light of The
Knowledge Economy

تاريخ الإرسال: 2022/ 09 /24 تاريخ القبول: 2022 /12 / 12 تاريخ النشر: 2022 / 12 / 31

عبد الوهاب جودة الحائس¹ أسماء محمود عبدالغفار عبد الحليم²

¹ جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، Email : abdelwahab.gouda@art.asu.edu.eg

² جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، Email : dr.asmaa.abdelgaffar@gmail.com

الملخص:

يقدم هذا المقال إطاراً تحليلياً للمناطق الاقتصادية الخاصة؛ بإعتبارها أحد محركات الإبداع ف المدن، وقدرتها على تحفيز عمليات الارتقاء الصناعي ونقل التكنولوجيا، وتشجيع تبادل المعرفة والمهارات الإدارية، لتعزيز اقتصاد قائم علي المعرفة والإبداع بكفاءة، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة المدفوعة بالابتكار. ولتحقيق هذا الهدف، حاول البحث عرض وتحليل مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة بوصفها بيئة مهيئة لإنتاج المعرفة والإبداع والابتكار، وعرض وتحليل المداخل النظرية المفسرة لتطور المناطق الاقتصادية الخاصة في إطار التغييرات الاقتصادية العالمية الجديدة، فضلا عن الوقوف على دور المناطق الاقتصادية الخاصة في اقتصاد المعرفة الإبداعي.

الكلمات المفتاحية: المناطق الاقتصادية الخاصة؛ محركات إبداعية؛ اقتصاد المعرفة؛ الاقتصاد الإبداعي؛ الصناعات الإبداعية.

المؤلف المرسل: عبد الوهاب جودة الحائس، Email : abdelwahab.gouda@art.asu.edu.eg

Abstract:

This article presents an analytical framework for special economic zones; as creative engines that can stimulate industrial upgrading and technology transfer processes and encourage the exchange of knowledge and managerial skills, to efficiently promote an economy based on knowledge and creativity, and then achieve Innovation - driven sustainable economic development. To achieve this objective, the researcher tried in this article to present and analyze the concept of special economic zones as a window for knowledge, creativity, and innovation, and identify and analyze the theoretical approaches that explain for the development of special economic zones with new global economic exchanges, as well as identifying and analyzing the role of the special economic zones in the new economy - what is called - knowledge economy and creative economy.

Key words: Special economic zones (SEZs); creative engines, theoretical approaches; knowledge economy; creative economy; creative industries.

مقدمة:

مع حلول القرن الحادي والعشرين، أدي صعود الاقتصاد العالمي والطبيعة الثورية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تحول الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد الخدمات إلي إحداث تأثيراً كبيراً وبعيد المدى علي اقتصادات الدول حول العالم (بحيث تتدفق المعرفة والإبداع والابتكار في صميم النشاط الاقتصادي، ومن ثم التحول تدريجياً نحو اقتصاد قائم علي المعرفة والإبداع ينهي الحدود التي فصلت الابتكار عن الإنتاج (Zixian, 2017: 43). وفي إطار السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة، انتهجت مختلف حكومات الدول سياسات اقتصادية ارتكزت علي مبدأ التنوع الاقتصادي القادر على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة من أجل تعزيز القدرة



التنافسية في اقتصادات الدول (الحاييس، 2018: 14). علي وجه الخصوص، استثمرت العديد من البلدان بكثافة في السياسات الحضرية لإجتذاب الصناعات في قطاعات النمو والابتكار كمصدر فعال للتنافسية والازدهار (UNIDO, 2015:1). وكوسيلة سياسية لتحقيق هذا الهدف، اعتبرت كافة الدول المناطق الاقتصادية الخاصة خياراً استراتيجياً حاسماً للتحويل التدريجي من مجتمع مدفوع بالنمو الاقتصادي إلي مجتمع موجه نحو تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة وابتكاراً (Yitao, 2017:3). فقد توسع دور المناطق الاقتصادية الخاصة باعتبارها آلية فعالة إلي ما وراء تشجيع التجارة الدولية والاستثمار إلي التركيز على عمليات نقل التكنولوجيا، وتبادل المعرفة الإدارية والمهارات، والبحث والتطوير، والخدمات والتدريب، بحيث أصبحت مركزاً للأنشطة في الاقتصاد الحديث (Hakami, 2013:12).

وانطلاقاً مما سبق، يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على مفهوم مجتمع المعرفة، والاقتصاد القائم على المعرفة. علاوة على إبراز الدور التنموي المستدام للمناطق الاقتصادية الخاصة بوصفها نافذة للمعرفة والإبداع والابتكار، فضلاً عن الوقوف على الرؤى النظرية المفسرة لتطور المناطق الاقتصادية الخاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة والتحديات المعاصرة، إضافة إلى تحديد وتحليل دور المناطق الاقتصادية الخاصة في الاقتصاد الجديد- ما يطلق عليه- اقتصاد المعرفة والإقتصاد الإبداعي. وقد اعتمد البحث على منهجية التحليل الثانوي للبيانات الكيفية، حيث قام الباحثان بتحليل مضمون البحوث والدراسات العالمية حول دور المناطق الاقتصادية الخاصة في تحريك الابداع، وزيادة فرص الابتكار داخل المناطق المحلية، ومن ثم الإسهام في التنمية للإقليمية المستدامة.

أولاً: المجتمع القائم على اقتصاد المعرفة

يكمن جوهر ظهور مجتمع المعرفة، ومن ثم المجتمع القائم على اقتصاد المعرفة إلى السرعة غير المسبوقة التي يتم عندها إنتاج المعرفة وتراكمها (ديفيد & فوراي،



2002: 15). ومجتمع المعرفة، هو المجتمع الذي يساهم بفاعلية في إنتاج المعرفة وتطويرها، وليس مجرد إتقان الاستفادة منها، وحسن استعمالها وتوظيفها. وقد أصبح التقدم في العالم اليوم يقاس بمعايير القدرة على إنتاج المعرفة وتحديثها وتراكمها، وتحول مجال المعرفة إلى محور التنافس بين الدول والمجتمعات المتقدمة التي تتسابق فيما بينها على اكتساب مصادر القوة والهيبة والتفوق الحضاري. يتطلب ظهور مجتمع المعرفة توافر إمكانيات خاصة تهيئ الفرصة للاضطلاع بالأعمال والأنشطة الجديدة المتعددة التي تتفق مع التحول إلى إنتاج المعرفة، واعتبارها سلعة تجارية تعرض للبيع والشراء، وتكون مصدر دخل للمجتمع المنتج لها، ويمكنها الصعود في وجه المنافسة العالمية كأى سلعة أخرى. إن الذي يميز مجتمع المعرفة ليس هو الحصول على المعلومات، أو إمكان استخدامها بكفاءة، وتسخيرها لتحقيق أهداف معينة ومحددة رغم أهمية هذه الوظيفة؛ وإنما الذي يميز ذلك المجتمع، ويحدد قدرته على البقاء والصمود والتقدم والمنافسة هو إنتاج هذه المعرفة (إبداعها). يفترض في هذا النمط من المجتمعات، أن يلعب فيه العلماء وأهل الخبرة والمعرفة بإبداعاتهم العلمية وابتكاراتهم التقنية دوراً حيوياً، بحيث يكون الوصف الذي يعرفون به، هو الوصف الذي يطلق على المجتمع برمته، وكأنه تحول إلى مجتمع العلماء وأهل المعرفة، حتى سمي بمجتمع المعرفة، ولا مكان في هذا المجتمع إلى الأمية والجهل والتخلف (كيلاذ، 2007)

وثمة مؤشرات عدة يمكن الاعتماد عليها في تحديد ووصف مجتمع المعرفة مثل: مدى الاهتمام بالبحث والتنمية، والاعتماد على الكمبيوتر والإنترنت، والقدرة التنافسية في مجال إنتاج ونشر المعرفة على مستوى العالم. ومع أهمية هذه العناصر فإن العنصر الأساسي المميز لهذا المجتمع هو إنتاج المعرفة واعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الجديد، والذي تحل فيه المعرفة محل العمل ورأس المال، وعلى ذلك تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من أساليب ونظم التقنية المتقدمة الدور الرئيسي في تسهيل مهمة العلماء في توليد المعارف وإبداعها، فهي التي تساعد على قيام مجتمع المعرفة وتعطيه خصائصه ومقوماته، ومن ثم المجتمع القائم

على اقتصاديات المعرفة؛ والتي تعد المعرفة فيه أهم عامل في الإنتاج؛ ومن هذه الناحية، فإنها تفوق رأس المال والجهد المبذول في العمل؛ إن الذي يحدد قيمة السلعة المعرفية إذن هو في المحل الأول الابتكار والفكر الكامن وراء إبداع تلك السلعة.

1) خصائص مجتمع المعرفة

يتميز مجتمع المعرفة بعدد من الخصائص منها: توافر مستوى عال من التعليم، ونمو متزايد في قوة العمل التي تملك المعرفة وتستطيع التعامل معها، وكذلك القدرة على الإنتاج باستخدام الذكاء الصناعي، وتحول مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية ومنظمات المجتمع المدني إلى هيئات ومنظمات (ذكية) مع الاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة في بنوك المعلومات، وإمكان إعادة صياغتها وتشكيلها، أو تحويلها إلى خطط تنظيمية. فضلا عن ذلك، وجود مراكز للبحوث القادرة على إنتاج المعرفة، والاستفادة من الخبرات المتراكمة والمساعدة في خلق وتوفير المناخ الثقافي الذي يمكنه فهم مغزى هذه التغييرات والتجديدات، وتقبلها والتجاوب معها (ديفيد & فوراي، 2002: 17). وعلى ذلك، يرتقي مجتمع المعرفة عن مجتمع المعلومات الذي يقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ ذلك إنه مجتمع قادر على إنتاج البرمجيات (أشكال المعرفة المختلفة) وليس فقط استخدام أو حتى إنتاج المعدات الصلبة، أو الأجهزة التي تستخدم في الحصول على المعرفة. وإذا كان (العمل) في المجتمع الصناعي يعتمد على المعرفة المتاحة فإن (المعرفة) في ظل مجتمع المعرفة المستقبلي تعتبر هي (العمل)؛ ولذا تحتاج هذه المعرفة إلى مراجعة مستمرة، كما تحتاج إلى تكنولوجيا المعلومات حتى يمكن تحويلها إلى مشروعات وسلع تقوم عليها اقتصاديات المعرفة في المجتمع الجديد (أبوزيد، 2003: 17). ويعد الإنسان المدرب والمؤهل العنصر الفاعل في بنية مجتمع المعرفة؛ إذ هو معين الإبداع الفكري والمعرفي والمادي، كما أنه الغاية المرجوة من التنمية البشرية كعضو فاعل يؤثر ويتأثر ويبدع لنفسه ولغيره من خلال شبكات التبادل والتخاطب والتفاعل. وهكذا، يتبين أنّ المعادلة الاقتصادية الجديدة لا تعتمد أساسا

على وفرة الموارد الطبيعية أو الموارد المالية، بل على المعرفة والكفاءات والمهارات، أي على العلم والابتكار والتجديد (تركمانى، 2004).

2) اقتصاد المعرفة

يمثل اقتصاد المعرفة اتجاهًا حديثًا في الرؤية الاقتصادية العالمية، بحيث ينظر إلى المعرفة بوصفها محرك العملية الإنتاجية، والسلعة الرئيسة فيها، فهي تلعب دورًا رئيسًا في خلق الثروة غير المعتمدة على رأس المال التقليدي المستند على المواد الخام، أو العمال، وإنما تعتمد كليًا على رأس المال الفكري، ومقدار المعلومات المتوفرة لدى جهة ما (شركة، أو دولة.. الخ)، وكيفية تحويل هذه المعلومات إلى معرفة، ثم كيفية توظيف المعرفة للإفادة منها بما يخدم البعد الإنتاجي. لقد تحولت المعرفة إلى ركن أساسي من أركان الاقتصاد العالمي، الذي تحرر من قيود رأس المال، والعمال، واتكأ على المعرفة إما بشكل كلي فيما يُعرف بـ (Knowledge Economy) الذي يشير إلى اقتصاد المعرفة، أو شبه كلي فيما يُعرف بـ (Knowledge-Based Economy)، الذي يشير إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، إلا أن هذين المصطلحين يُعرفان على وجه الإجمال بين المختصين باسم اقتصاد المعرفة (حواس، 2005). وبظهور اقتصاد المعرفة في عالم الاقتصاد ظهرت مفاهيم جديدة مصاحبة له، مثل: المعرفة الإنتاجية، ورأس المال الفكري والبشري، وثقافة المعلومات وغيرها. وإذا كان رأس المال الفكري أو البشري يعني المهارات والخبرات التي تمتلكها مجموعة من الكفاءات البشرية، وثقافة المعلومات تعني القيم اللازمة للتعامل مع عصر المعلومات؛ فإن اقتصاد المعرفة، يقوم على فهم جديد أكثر عمقًا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع (دياب، 2000). وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه " ذلك النوع من الاقتصاد القائم على إنتاج وتوزيع المعرفة والمعلومات وتوظيفهم في التنمية (OECD, 1996: 222). كما يرى (الحاج، 2007) أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد،

تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الاقتصاد المبني على المعرفة ليس اقتصاداً جديداً بالكامل، فقد كان للمعرفة دور قديم ومهم في الاقتصاد، لكن الجديد هو أن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد أصبح أكبر مما سبق، وأكثر عمقاً مما كان معروفاً، بل أصبح هذا الاقتصاد في قطاع منه، يقوم على المعلومات من الألف إلى الياء، أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، والمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل، أو تحدد أساليب الإنتاج، وفرص التسويق ومجالاته، سواء أكانت المعلومات مجرد بيانات، أم بحوثاً علمية وخبرات ومهارات، وكلاهما صحيح، وهذا ما اصطلح على تسميته بالاقتصاد بعد الصناعي (الحاج، 2007).

لقد أصبح الإبداع والابتكار القائم على المعرفة عاملاً اجتماعياً مهماً (Hospers، 2003). وأصبحت مناطق الأعمال التي تعتمد أنشطتها ومنتجاتها على الإبداع الفردي ذات تأثير على الثقافة والاقتصاد عالمياً. لقد أصبحت المعرفة والإبداع محوراً لجميع الأنشطة التجارية. ويؤكد نموذج الاقتصاد الإبداعي على: أن الإبداع والمعرفة وإمكانية الوصول إلى المعلومات هي جوانب مهمة تشجع نمو الاقتصاد وتطوره (الأمم المتحدة، 2008: 3). ويتضمن الاقتصاد الإبداعي مفهومين أساسيين، الأول: الإبداع والابتكار، ويعني الإبداع البحث عن أفكار جديدة، والقدرة على رؤية حلول جديدة ورؤية الأمور التقليدية بمنظور مختلف. كما يعد الابتكار وسيلة لاستخدام الأفكار الإبداعية. ويعد المبدع هو الفاعل في نموذج الاقتصاد الإبداعي والمنتجات الرئيسية للسلع الحديثة والتنافسية. في هذا النموذج، تُفهم الثقافة على أنها أهم عامل في الاقتصاد، أي المحرك الذي يربط الظروف المناسبة للقيام بالأنشطة الاقتصادية، بدلاً من مجرد نتيجة ثانوية للحياة الاقتصادية (Tarptautinių Kultūros Programų Centras، 2009). ووفقاً لرؤية (Levickaite, Reimeris, 2011: 84)، فإن خصائص الاقتصاد الإبداعي هي:

○ استخدام المعلومات لإنشاء محتوى متخصص؛

○ التفاعلية، وحاجة تنشأ من تأثر المستهلك ومبدع السلعة بالعلاقات التفاعلية. ويصبح تأثير الاقتصاد الإبداعي أعلى حينما يتم استخدامه بدرجة عالية لإدارة رأس المال الفكري وخلق القيمة.

ثانياً: المناطق الاقتصادية الخاصة "مقاربة المفهوم"

قدم العديد من العلماء مجموعة من التعريفات العلمية حول تأصيل مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة بوصفها محركات إبداعية. فقد أشار بنك التنمية الآسيوي، أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي أدوات اقتصادية تشمل بيئة أعمال أكثر كفاءة؛ وذلك من خلال تقديم إطار قانوني وتنظيمي مبسط، وتوفير البنية التحتية، وتقديم الخدمات الفعالة، وتطوير أنشطة اقتصادية أكثر تنافسية عالمية (ADB, 2016:15).

وقد طرح (Lin & Wang (2014) تعريفاً حول المناطق الاقتصادية الخاصة مفاده أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي نوافذ وقطاعات تجريبية، "النوافذ" تعني نافذة لتقديم التكنولوجيا والمهارات الإدارية، واكتساب المعرفة. في المقابل، تعني "القطاعات"؛ أن المناطق الاقتصادية الخاصة تعمل كمحور ربط لقطاعات من التعاون والتكامل الاقتصادي الداخلي والخارجي. وأوضح (Bost (2019 أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق تتبع نهجاً أكثر شمولاً وتكاملاً؛ بحيث استخدمت لإدخال تقنيات متقدمة، وتقديم خدمات جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية الابتكارية. وقد تشمل هذه المناطق على حدائق العلوم والتكنولوجيا، والحدائق عالية التقنية. وأكد (El-Rashidy (2016 أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي فضاءات اقتصادية تتبع نهجاً أكثر شمولاً للتنمية المتكاملة؛ وذلك من خلال قدرتها على تحسين القدرة التنافسية، وتحفيز التنمية الاقتصادية.

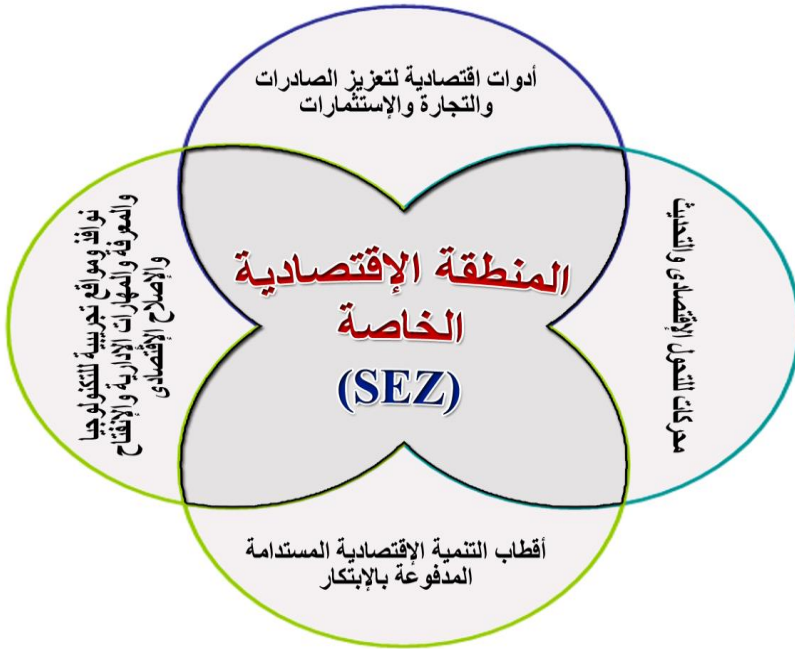
كما أشار (Zhang & Wu (2016) أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي نوافذ ومجالات تجريبية للإصلاح والانفتاح الاقتصادي، وإبراز لأهمية الدور الرائد للجهود المبنيّة على المعرفة والإبداع لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة مدفوعة بالابتكار؛ بحيث يتم تصميم هذه المناطق لتنفيذ سياسات تنمية جديدة (بما في ذلك إدخال تقنيات جديدة، وأساليب إدارية أكثر عملية)، من أجل تعزيز "تطور خاص" - التطور التكنولوجي والابتكاري للمناطق الاقتصادية الخاصة. وجادل (Yunyuan (2017 أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي المناطق الرائدة التي أعطيت الأولوية الأولى في الإصلاح والانفتاح، وأنها - أيضاً - علامات تجارية للمشاركة بشكل أفضل في تكامل الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين؛ انطلاقاً من التطور الفعلي للقوى الإنتاجية، وكذلك اتجاهاتها التنموية المستقبلية. وأكد (Qinghe et al (2017 أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي نوافذ ومجالات تجريبية للإصلاح والانفتاح تطورت إلى نموذج تنموي إقليمي، وشكلت قطباً للنمو الاقتصادي، لتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال حدوث الإستقطاب، وإنتاج تأثيرات الإنتشار.

كما أشار (Aggarwal (2006 أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي بلدة صناعية متكاملة مع بنية تحتية متطورة ذات مستوى عالٍ، وخدمات لوجيستية فعالة، وإجراءات إدارية مبسطة من أجل تسريع عملية التنمية الاقتصادية في البلدان. وأوضح (Tyagi (2009 أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي محركات للتنمية؛ يمكنها تعزيز الاستثمار، وزيادة الصادرات، وخلق فرص العمل، وكذلك تقديم نظاماً تنظيمياً خاصاً من أجل توفير بيئة تشغيلية أكثر كفاءة تشمل البنية التحتية عالية الجودة، وخدمات الدعم. وأكد (Kinyondo et al (2016 أن المناطق الاقتصادية الخاصة أداة للتنمية الاقتصادية تعزز النمو الاقتصادي السريع باستخدام الحوافز المالية والمزايا التجارية من أجل جذب الاستثمارات، وكذلك الشركات المتقدمة تقنياً.

وفي نفس السياق، أشار (Ahmed et al (2020 أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق مدفوعة بعوامل الإنتاج؛ بحيث توفر البنية التحتية الفعالة، وتعتمد على

الكفاءة والإنتاجية من خلال موازنة المنطقة مع خدمات دعم الأعمال والإدارة البيئية، وتدمج النمو الأخضر المستدام بيئياً مع السياسات الصديقة للتنمية والإنتاج والاستثمار. وقد تشمل هذه المناطق على حدائق العلوم والتكنولوجيا، وعمالة عالية المهارة، وإنتاج أخضر متقدم.

ويمكن استخلاص مؤشرات مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة (كمحركات إبداعية) في النموذج الآتي:



الشكل (1): يوضح مؤشرات مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة (كمحركات إبداعية).

ثالثاً: المناطق الاقتصادية الخاصة كمحرك إبداعي للتنمية المستدامة

(1) المنطقة الاقتصادية محرك للتنمية الإقليمية

لقد أضحت المناطق الاقتصادية الخاصة آلية فعالة في التوجه نحو اقتصاد قائم علي المعرفة والإبداع والابتكار عن طريق تحفيز نقل التكنولوجيا المتقدمة، وتشجيع الابتكار بكفاءة (UNIDO, 2019:5)، ومن ثم تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتحديث الذي تتبناها الدول التي تمر بمرحلة انتقالية وكذا الدول الناشئة (Yiming, 2017:13). وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي، تزايد عدد المناطق الاقتصادية الخاصة بنحو ٥,٤٠٠ منطقة عاملة في ١٤٧ دولة؛ حيث تمت إضافة المزيد أو تحديث أو توسيع البلدان القائمة لها (UNCTAD, 2019:129). فمنذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، شهدت المناطق الاقتصادية الخاصة عصرًا ذهبيًا من التطور؛ بحيث استخدمت هذه المناطق كوسيلة لتعلم ونشر التكنولوجيات الجديدة، وتبني ممارسات الإدارية الحديثة، وهي جوانب حاسمة لتحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة وابتكاراً (Qinghe et al, 2017:67). حيث تعمل العديد من البلدان إلى ترقية مناطقها الاقتصادية الخاصة إلى تكتلات صناعية وخدمية، ومراكز تجارية متقدمة تقنياً (Agrwal, 2011:202).

وقد كشفت مراجعة التراث البحثي، أن المناطق الاقتصادية الخاصة محركات إبداعية لعبت أدواراً مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة المدفوعة بالابتكار، حيث أوضحت دراسات كل من (Aggarwal 2010 في الهند، وWang & Hu 2010 في الصين) أن المناطق الاقتصادية الخاصة أسهمت إيجابياً في تحفيز التنمية الصناعية والإرتقاء بالنمو الاقتصادي؛ نتيجة الاعتماد على الابتكار التكنولوجي. كما أشار كلٌّ من (Zhang & Wu 2016، وXiaoyuan 2020، وJing 2020 في الصين) أن المناطق الاقتصادية الخاصة لعبت دوراً فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية الابتكارية؛ وذلك من خلال تشجيع التعاون بين الشركات ذات التقنية العالية، فضلاً عن تحسين آلية تبادل الخبرات الدولية، وكذلك إنشاء قنوات لعرض منتجات جديدة عالية التقنية.

وجادل كلٌّ من (Liu 2005، وYuan et al/2017) في الصين إمكانية إسهام المناطق الاقتصادية الخاصة في تحسين أداء هيكل صناعي قائم على تشجيع الابتكار/ القطاعات ذات القيمة المضافة؛ وذلك نتيجة استخدام نظم إدارة المعرفة، واستراتيجيات جذب



وتنمية المواهب، بما يعزز ويدعم تحسين القدرة التنافسية الدولية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما كشفت دراسات كلٍّ من (Lin & Monga 2010)، و(2014 Lin & Wang في الصين) عن دور المناطق الاقتصادية الخاصة في تعزيز استراتيجيات الإرتقاء الصناعي للدخول تدريجياً في المنافسة الدولية؛ وذلك من خلال تحفيز الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا والابتكار، ودفع التنمية الحضرية، وكذلك تكتل الخدمات الفعالة. وأكد (2009 Cai أن المناطق الاقتصادية الخاصة أسهمت في تشجيع تنمية اقتصاد الصين؛ وذلك نتيجة التحول التدريجي الصناعي، وتوطين المؤسسات المبتكرة، وكذلك انتشار التقنية الفكرية. كما أكد (2017 Qinghe et al أن المناطق الاقتصادية الخاصة تطورت من "نوافذ" و "مجالات تجريبية" للإصلاح والانفتاح الاقتصادي إلى نموذج تنموي جديد، وشكلت قطباً للنمو الاقتصادي في الصين.

وأوضح (2018 Meyer أن المناطق الاقتصادية الخاصة لعبت دوراً مهماً كأدوات تنمية فاعلة في تحقيق مستويات أعلى من القدرة التنافسية داخل البيئة الاقتصادية العالمية. كما أوضح (2019 He أن المناطق الاقتصادية الخاصة- أقطاب نمو- للتنمية الإقليمية المتوازنة تقود النمو الاقتصادي السريع؛ وذلك من خلال إصلاح نظم التجارة الخارجية والاستثمار، بما يعزز ويدعم التعاون و التكامل الاقتصادي الدولي. وفي نفس السياق، أوضح كلٌّ من (2015 Cizkowicz et al في بولندا، و2018 ADB) في كازاخستان) لديها القدرة على دفع الاقتصاد نحو تعزيز التصنيع الذكي، بما يتيح الوصول إلى عالمية من التقنيات والمهارات، ورأس المال والأسواق؛ وذلك كنتيجة للتعلم من خلال التصدير. كما أكد كلٌّ من (2013 Wang في الصين، و2018 Babita في الهند) أن المناطق الاقتصادية الخاصة تعزز اقتصاديات التكتل عن طريق بناء تكتلات جديدة أو جذب منشآت صناعية متقدمة تقنياً.

(2) المنطقة الاقتصادية كتكتل اقتصادي Agglomeration Economics Approach



يرتكز مدخل اقتصاديات التكتل على افتراض مؤداه أن القرب من الشركات التي تتعاون وتتنافس، وتطلق المعرفة والتبادل التكنولوجي، وتخلق الابتكار، يؤدي إلى خلق ميزة تنافسية لصناعة أو منطقة معينة؛ بحيث تعمل التكتلات على تحسين القدرة التنافسية الصناعية من خلال التخصص في المنتجات، وكذلك تعزيز الكفاءة الجماعية عن طريق الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، وتقليل تكاليف المعاملات التجارية (Boja, 2011:37). وعلي ذلك، فإن الشركات داخل التكتلات تعزز درجة عالية من التشابك والترابط الذي يشجع على انتشار المعرفة والتكنولوجيا، وبالتالي تحفيز الإنتاجية والابتكار بكفاءة (Sosnovskikh, 2017:176).

ولقد مكن التكتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من تجميع الخدمات، والبنية التحتية والخبرة، وكذلك تطوير صناعات أكثر تنافسية عالمية؛ حيث اعتمدت العديد من الدول سياسات صناعية لتعزيز تكتلات الأعمال التجارية، وبناء البنية التحتية عالية الجودة، ودعم التدريب علي التكنولوجيا والمهارات، وكذلك تحفيز البحث والتطوير (Cotula & Mouan, 2018:7). وتستند هذه السياسات بشكل أساسي إلى الممارسات المقبولة دولياً (بما في ذلك، تحسين الخدمات، والكفاءة الإدارية، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز التجارة والاستثمار)، وذلك لتكوين مزايا جديدة لمشاركة الدول في التعاون الاقتصادي والتجاري الدولي، وكذلك المنافسة في الأسواق العالمية (Zixian, 2017:47).

فالتكتلات، الأوسع من تقسيمات الصناعات التقليدية التي تتميز بروابط وصلات مهمة، من حيث التقنية والمهارات، بحاجة إلى أن تتقاطع مع الشركات والصناعات. مثل هذه الروابط التبادلية بين الشركات والصناعات أساسية من أجل تحسين المنافسة، وزيادة الإنتاجية، وخاصة تطوير المشروعات وتشجيع الابتكارات (بورتر، ٢٠٠٧:٥٢). بالإضافة إلي ذلك، يساعد التكتل الشركات على الاستفادة من التداعيات المعرفية والتكنولوجية، وإنشاء سوق للمهارات المتخصصة، والروابط الخلفية والأمامية (بما في ذلك الوصول إلى كبار موردي المدخلات، والخدمات اللوجيستية



الفعالة)؛ بحيث تقلل مزايا التكتل هذه من تكاليف المعاملات التجارية، وتزيد من القدرة التنافسية الدولية (Lin & Wang, 2014:15).

في هذا السياق، ترتبط المناطق الاقتصادية الخاصة بإقتصاد التكتل، هذه التكتلات يمكنها جلب العمال الماهرة، وتقليل تكاليف النقل، وتوفير البنية التحتية عالية الجودة، وتقديم الخدمات اللوجيستية الفعالة، وكذلك نقل المعرفة والمهارات؛ بحيث يمكن لهذه التكتلات الاقتصادية أن تلعب دوراً نشطاً في تدفق الاستثمار من الشركات المحلية والأجنبية وتعزيز تخصصها. لذلك، يمكن اعتبار المناطق الاقتصادية الخاصة كنظام ذاتي التعزيز، بدعم متبادل يؤدي إلى تطوير مراكز صناعة وخدمة كبيرة. وبالتالي، تعد المناطق الاقتصادية الخاصة بمثابة القوى الدافعة الرئيسية لتعزيز الإبداع والابتكار، وتوسيع نطاق المعرفة والمهارات التكنولوجية، والذي بدوره يعزز المنافسة في الأسواق العالمية (Aggarwal, 2019a:27).

وفقاً "لمدخل اقتصاديات التكتل"، تميل الشركات إلى التجمع بالقرب من بعضها البعض لأن التكتل الصناعي يقلل من تكاليف النقل، وبالتالي ينتج عنه "اقتصاديات التكتل". فعندما تركز الشركات إنتاجها في المناطق الاقتصادية الخاصة، فإنها تستفيد من وجود الروابط التبادلية بين الشركات القاطنة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والشركات الخارجية، مما يؤدي إلى تسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة، وتبادل المعرفة والمهارات الإدارية الحديثة (Kinyondo *et al*, 2016:7). لذلك، من المتوقع أن يؤدي تكتل الشركات في المناطق الاقتصادية الخاصة إلى تطوير شبكات من الكفاءة الاقتصادية والاعتماد المتبادل؛ بحيث يسهل انتشار التدايمات التكنولوجية المتعلقة بالصناعات التقنية لتحفيز المزيد من الإبداع والابتكار (Boja, 2011:38). وبالتالي، يتيح تنوع الشركات وأنشطتها في المناطق الاقتصادية الخاصة تعزيز الاستفادة من أوجه التعاون والتكامل المعرفية ونقل الأفكار والمهارات التكنولوجية عبر الصناعة (The World Bank, 2017:11).

ولقد طور "مدخل اقتصاديات التكتل - أيضاً - فكرة تجميع الشركات المتكاملة وقوية الترابط لتتخطى العلاقة بينها حدود الصناعات؛ بحيث نجد أن التقارب المكاني قد يكون حاسماً في البقاء الناجح للشركات والتكتلات (لامبوي، ٢٠١١: ٣٥٢). وعلى ذلك، وفرت المناطق الاقتصادية الخاصة كمواقع متخصصة الكفاءة في المعاملات التجارية؛ وذلك عن طريق القرب من الموارد، والبنية التحتية والخدمات المتطورة، والدعم الحكومي والمؤسسي، فضلاً عن جودة وتوافر العمالة - وهي العوامل المهمة التي تؤثر على موقع الشركات؛ بحيث تم تحديد الموقع المتميز كعامل مساهم في تحسين لقدرة التنافسية للشركات (Dhingra et al, 2009:279). وبالتالي، يتم الترويج للمناطق الاقتصادية الخاصة من قبل الحكومات المحلية والإقليمية كإستراتيجيات لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين القدرة التنافسية للموقع (UNIDO, 2015:1).

من الواضح، لا يركز "مدخل اقتصاديات التكتل" على زيادة الموارد من أجل النمو، ولكن - أيضاً - على إعادة تخصيصها لتعزيز الإنتاجية والابتكار؛ حيث تحددت المزايا الحاسمة للتكتلات في انخفاض تكاليف النقل والتوزيع، ونشر التبعات المعرفية والتكنولوجية، وكذلك توافر العمالة الماهرة (Boja, 2011:39). وعلى ذلك، يمكن أن تكون المناطق الاقتصادية الخاصة تكتلات صناعية وخدمية تروج لها حكومات الدول؛ بحيث يتم إنشاؤها لتعزيز الإنتاجية وتحفيز الابتكار من خلال الجمع بين التكنولوجيا، والمعلومات، والمواهب المتخصصة، والشركات المتنافسة. لذلك، نجد أن الشركات المتمركزة جغرافياً أفضل من الشركات المشتتة في نقل التكنولوجيا، والمهارات الإدارية عبر التدريب لتعزيز قدرتها التنافسية الدولية (Aggarwal, 2010:16-17).

بشكل عام، يمكن أن يؤدي تواجد العديد من الشركات في نفس الموقع إلى تحقيق فوائد كبيرة، بما في ذلك خلق فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية عن طريق التخصص في المنتجات، وتحسين كفاءة الأعمال التجارية، والدخول في سلاسل القيمة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الشركات المجمع على تعزيز درجة عالية من التواصل والترابط الذي يشجع على انتشار المعرفة والتكنولوجيا، وبالتالي تحفيز الإنتاجية

والابتكار؛ بحيث يمكن لمثل هذه المؤسسات أن تكتسب ديناميكية مكثفية ذاتياً ناشئة عن ميزة نسبية في مجموعة محددة من المنتجات والخدمات (Zeng, 2011:23). وهكذا، ينظر مدخل "اقتصاديات التكتل" للمناطق الاقتصادية الخاصة على أنها مجموعات جغرافية محددة تشجعها الحكومات من الشركات المنافسة دولياً، حيث يتم تجهيز هذه المناطق ببنية تحتية فعالة، وخدمات عالية الجودة، وبيئة أعمال مواتية، فضلاً عن القليل من القيود التنظيمية، مما يساهم في توليد عمليات نمو دائرية وتراكمية لربط المناطق الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد العام (ADB, 2015:32).

وعلى ذلك، تعد المناطق الاقتصادية الخاصة عنصر من عناصر السياسة الصناعية المكانية من خلال تركيز البنية التحتية الأساسية، وكذلك الخدمات اللوجيستية الفعالة؛ بحيث يمكن لأي دولة استخدامها لتحفيز عمليات التكتل ومساعدة الصناعات على الوصول إلى المنافسة بشكل أكثر فعالية في الأسواق الإقليمية والعالمية. وبالتالي، فإن هذا النهج يبرز أهمية تكامل المناطق الاقتصادية الخاصة في إطار السياسة الصناعية والتجارية الأوسع، وذلك نتيجة تعزيز المهارات والتدريب، وتقاسم المعرفة، ودعم تكامل سلاسل القيمة العالمية، وكذلك تسهيل انتقال العمالية الماهرة عبر الشركات (Farole, 2011:255). وبالتالي، فإن المناطق الاقتصادية الخاصة هي أداة استراتيجية فعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي المحلي والعالمي من خلال تحفيز نقل وتبادل التكنولوجيا، وتشجيع المعرفة والابتكار؛ فهي لا تقلل فقط من عوائق مناخ الاستثمار والتجارة، ولكن يمكن استخدامها - أيضاً - كمحركات إبداعية لتشكيل المدن العالمية

3) المنطقة الاقتصادية كقطب نمو تقني Technical Growth Poles Approach

تعد أقطاب النمو التقنية أحد استراتيجيات القرن الحادي والعشرين، وتهدف إلى دعم الأفكار الاقتصادية بالاعتماد على تقنيات حديثة لتطوير المناطق والمدن، وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة عن طريق الإبداع والابتكار في مجالات مختلفة، بما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية الدولية. وتعرف "أقطاب النمو التقنية" بأنها محاولات للإبتكار



والتطوير؛ بحيث يمكن إدراجها على أنها المحاولات المتنوعة والمخططة لتطوير صناعات وسلع مبتكرة تكنولوجياً، وبشكل يتركز جغرافياً داخل منطقة واحدة. وخلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أصبحت مراكز الأقطاب التقنية على أنواعها ومسمياتها المختلفة تمثل استراتيجيات تنموية لدى العديد من الدول (عباس والعزاوي، ٢٠١٣:٩٢).

في هذا السياق، قدم كلٌّ من "كاستلز وهيل" (1994) Castells & Hall بحثاً شاملاً وواسعاً حول تطوير العقارات المخططة لتعزيز الأنشطة كثيفة المعرفة؛ والتي وصفها المؤلفان بأنها "أقطاب التكنولوجيا" Technopoles وتتمثل الوظيفة الأساسية لأقطاب التقنية في توليد الأدوات للمدن للتنافس في اقتصاد المعلومات أو المعرفة. والإفتراض الأساسي مؤداه أن المناطق والمدن لا يمكنها أن تزدهر إلا إذا كان لديها مستوى من الإرتباط بإنتاج الإبداع والابتكار (Wang, 2000:21). وقد حدد كلٌّ من "كاستلز وهيل" ثلاثة أنواع من أقطاب التكنولوجيا، وهي: "المجمعات الصناعية Industrial Complexes" لشركات التكنولوجيا الفائقة؛ والتي بنيت على أساس البيئة المبتكرة لتربط البحث والتطوير بالصنيع، وتعتبر بمثابة مراكز تحكم في منظومة اقتصاد المعلومات الجديد. فضلاً عن "مدن العلوم Science Cities"؛ والتي تهدف إلى الوصول لمستوى أعلى من التفوق العلمي من خلال توليد أوجه التآزر المعرفية. هذا بالإضافة إلى، "حدائق التكنولوجيا Technology Parks"؛ والتي تعد من أكثر مشاريع التطوير استخداماً لتحفيز الارتقاء الصناعي من خلال جذب شركات التصنيع عالية التقنية (UNIDO, 2015:27). وبالتالي، يمكن لهذه الكيانات المعرفية أن تحدد مستوى المناطق الاقتصادية الخاصة.

وفقاً "لرواد هذا المدخل"، يعتبر تطوير وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية على مبادئ أقطاب النمو التقنية أمراً مهماً لإرتباطها باقتصاد المعرفة، والصناعات الإبداعية؛ كمؤشرات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة المدفوعة بالابتكار. وبالتالي، فإن أقطاب النمو التقنية هي استراتيجية قائمة على أساس تنموي لتطوير مجتمعات جديدة، ومدن اقتصادية، ومن ثم التحول إلى ما يسمى "مجتمع اقتصاد المعرفة والإبداع". وقد

أوضح بنك التنمية الآسيوي، أن المناطق الاقتصادية الخاصة أداة فعالة للسياسة الصناعية الذكية؛ بحيث تتطلب هذه المناطق ترقية مستمرة لإبتكار منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى. وعلى ذلك، فإن المناطق الاقتصادية الخاصة أدوات اقتصادية لإختبار المنتجات والخدمات الجديدة، بما في ذلك اللوجيستيات والتقنيات الخضراء. لذلك، تعد المناطق الاقتصادية الخاصة مفيدة في استكشاف السياسات والأنشطة التي تدعم المسار نحو التحول إلى اقتصاد حديث متقدم (ADB, 2015:21).

ويمكن لأقطاب النمو التقنية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنوع القاعدة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل ذات الدخل المرتفع، فضلاً عن تحويل الاقتصاد ليكون قائماً على المعرفة، إلى جانب تحقيق الريادة العالمية في بعض المنتجات الحديثة. إضافة إلى زيادة قدرة المجتمع على تحسين القدرة التنافسية الدولية (Wang, 2000:26). وعلى ذلك، يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تلعب دوراً رئيسياً في بناء تكتلات لصناعات تقنية ذات ميزة تنافسية عالمية متقدمة، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير فرص العمل، ووجود معدل تنموى في الدخل والنتائج القومية، وتحقيق الريادة في الإنتاج والصناعة، وكذلك تبني فكر الإبداع والابتكار كأحد الدعائم الأساسية للتنمية. هذا بالإضافة إلى، دور المناطق الاقتصادية الخاصة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والشركات العالمية؛ لتأسيس صناعات تقنية متطورة تسهم في تأسيس الاقتصاد القائم على المعرفة والإبداع.

رابعاً: المناطق الاقتصادية الخاصة كمحرك إبداعي للاقتصاد الجديد.

تأثر انتقال المجتمعات الصناعية إلى أشكال المجتمعات الأخرى بشدة بالمعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ بحيث كان لهذا التحول تأثير على الاقتصاد والمجتمع بطرق مختلفة (Boschele, 2014:1). في هذا السياق، لعبت المناطق الاقتصادية الخاصة دوراً محورياً في الاقتصاد الجديد - ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة، والاقتصاد الإبداعي -

لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة المدفوعة بالابتكار، وتحسين القدرة التنافسية الدولية.

هناك افتراض سائد مؤداه أن الابتكار يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وزيادة النمو الاقتصادي. ويقوم هذا الافتراض على فكرة أن الابتكارات هي تحسينات تنظيمية وتقنية للعمليات والمنتجات، بما يعزز من كفاءة وفاعلية التنظيم والإنتاج الاقتصادي، ويعمل على نشر المعرفة عبر الأسواق والشبكات والشركات. إذ نجد عمليات الابتكار والنشر والنمو الاقتصادي تؤيد من قبل التجمعات الخاصة في المناطق التي تعنى بالتقسيم العالمي والإقليمي لقوة العمل. وقد يعتمد الابتكار ويتأثر بنوع البيئة الحضرية والاجتماعية، والتي ينبغي أن تكون بيئة "إبداعية" و"متنوعة" قائمة على المعرفة وتضم قوة عمل مبدعة. وعلى ذلك، فإن الابتكار ينطوي على صنع منتجات جديدة، ويعتمد على نشر وتطبيق المعرفة، ثم تحويل المعرفة إلى منتجات أو عمليات محسنة في ممارسات الأعمال إجتماعياً وإقتصادياً (لامبوي، ٢٠١١:٣٤٥). فمن المتوقع، أن تتسع صناعة الخدمات، وأن تصبح أكثر تنوعاً في الأنماط، فضلاً عن أنها تؤدي دوراً فعالاً في خفض التكاليف، إلى جانب تشجيع التجارة والاستثمار، وكذلك تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العالمي (Zixian, 2017:47). لذلك، من الضروري التركيز على تعزيز صناعة الخدمات والارتقاء بها من أجل تحسين القدرة التنافسية الدولية.

وفي الاقتصاد المعولم، أصبح التحسين المستمر في المنتج والتكنولوجيا مفاتيح التنمية المستدامة؛ بحيث تتعرض الشركات، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، لضغوط هائلة لإبتكار وإعادة هيكلة عملياتها لتحقيق الكفاءة في الإنتاج. وفي هذا الإطار، يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تخلق ظروفاً مواتية لنقل التكنولوجيا والتعلم لهذه الشركات ليس فقط من خلال تعزيز التفاعلات والروابط المشتركة ووفورات الحجم، ولكن - أيضاً - من خلال إدخال هذه الشركات في سلاسل التوريد العالمية. لذلك، من المتوقع، أن تلعب القدرات التكنولوجية دوراً مهماً في تحديد القدرة التنافسية للشركات في المناطق الاقتصادية الخاصة (Aggarwal, 2007:20).



وأثبتت المناطق الاقتصادية الخاصة بقوة الدور الحافز الذى يمكن أن تلعبه في نشر التقنيات وتحفيز الابتكار في الاقتصاد المحلى، وفي تسهيل الفرص لجذب النشاط المرتبط بسلاسل القيمة العالمية لإنشاء ترابط التجارة والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا، كما أظهر مثال دول شرق آسيا (ADB, 2018:28)؛ بحيث يتم نقل وانتشار المعرفة من خلال " ثلاث قنوات "وهي:"التجارة"؛ والتي قد تشمل التبنى لمعايير أعلى، ومواصفات جديدة، والتعرض لأفكار جديدة، كما يمكن أن يدفع" التعلم عن طريق التصدير "الابتكار المحلى. كما يمنح" الحصول على تراخيص التكنولوجيا "الحق في استخدام تقنيات معينة أو تصميمات منتجات لإنتاجها تجارياً، والإكتساب السريع للمعرفة بالمنتج، فضلاً عن التكيف والتعديل المحليين. بالإضافة إلى ذلك، يعد" الاستثمار الأجنبى المباشر "مصدر رئيسى لتكنولوجيا العمليات والتعلم، يمكن أن يكون للمنافسة والمعايير والمعرفة بالأسواق الأجنبية التى تجلبها الشركات الأجنبية إلى السوق المحلية آثاراً غير مباشرة، بما في ذلك المراقبة والتقليد، وتداول العمالة لتعزيز نقل التكنولوجيا، والمعرفة الإدارية إلى الشركات (White, 2011:187).

ونظراً لأن المعرفة والتكنولوجيا أصبحت بشكل متزايد محركات للنمو والقدرة التنافسية، تحتاج المناطق الاقتصادية الخاصة أن تكون أكثر ابتكاراً وكثافة في التكنولوجيا، مما يساعد على دفع البلاد نحو اقتصاد قائم على المعرفة بشكل أكبر (Zeng, 2011:12).وعلى ذلك، هناك رابط في اقتصادات الدول بين النمو الاقتصادى وتوليد وانتشار المعرفة والمعلومات؛ وذلك من خلال المناطق التى تتمكن فيها المعرفة والابتكار من إنشاء" شبكات وظيفية "لتسهيل التعاون ونقل المعرفة والمعلومات بين الأطراف الاقتصادية الفاعلة (الأفراد، والشركات، والحكومات) لتمكينهم من استخدام المعرفة، فضلاً عن توفير وصلات أو قنوات لنقل المعرفة والمعلومات (لامبوي، ٢٠١١:٢٤٧). وهكذا، يعتمد النمو الاقتصادى بشكل متزايد على المعرفة والابتكار. وبالتالي، فإن القدرة على الابتكار هى المصدر الأساسى لتعزيز القدرة التنافسية الدائمة للمناطق الاقتصادية الخاصة (Yitao, 2017:6).

فمن المتوقع، أن تصبح المناطق الاقتصادية الخاصة رائدة في الانفتاح الاقتصادي، وذلك من خلال العمل كرائدة في استيعاب الصناعات الدولية المتطورة وصناعة الخدمات الحديثة من أجل تسريع تحولها إلى اقتصاد الخدمات، فضلاً عن تعزيز الوحدات الصناعية المتنقلة دولياً، إضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي مع البلدان المجاورة؛ بإعتباره إنجازاً مهماً في تحفيز تنمية وانفتاح أقطاب نمو، إلى جانب خلق مزايا جديدة للدول للمشاركة في اقتصاد الخدمات، وكذلك تحقيق قفزة كبيرة إلى الأمام في مجال تطوير صناعة الخدمات والارتقاء بها (Zixian, 2017:48).

وعلى ذلك، تتمثل المهمة الحاسمة للمناطق الاقتصادية الخاصة في تعزيز انتقالها من مناطق موجهة نحو تشجيع التجارة والاستثمار إلى مناطق تنمية حضرية شاملة، مما يؤدي إلى تحسين وتنسيق مستوى التنمية الصناعية مع التنمية الاجتماعية والحضرية؛ وذلك نتيجة دمج منطقة التنمية الحضرية الشاملة اقتصاد المعرفة، والإدارة العلمية، والتنمية المستدامة معاً (Wang & Hu, 2010:126). إذ يمكن أن يصبح هذا النوع من المراكز (المناطق الاقتصادية الخاصة) مركزاً لتشجيع الابتكار، وتبادل المعرفة والمهارات الإدارية الحديثة عبر الشركات داخل هذه المناطق وخارجها (Yeo & Akinci, 2011:285). وبالتالي، تعد المناطق الاقتصادية الخاصة استراتيجية تنمية اقتصادية حديثة لتعزيز ديناميات جديدة، وتسهيل الانتقال من الإنتاج الضخم إلى الاقتصاد القائم على المعرفة في العديد من البلدان المتقدمة والناشئة.

٤) خاتمة

هدف المقال إلى تسليط الضوء على إحدى المفاهيم التنموية الحديثة، وهي المناطق الاقتصادية الخاصة؛ بإعتبارها محركات إبداعية يمكنها تحقيق التنمية المستدامة المدفوعة بالابتكار في اقتصادات العديد من الدول المتقدمة والناشئة. وعلى ذلك، سعى هذا المقال إلى التعرف على أهم النتائج المترتبة على تأسيس المناطق

الاقتصادية الخاصة، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم تحسين القدرة التنافسية الدولية. ويمكن توضيحها علي النحو الآتي:

1) التكامل مع استراتيجية التنمية الوطنية: يمكن التعامل مع استراتيجية المناطق الاقتصادية كأداة فعالة ضمن استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية الوطنية والإقليمية لدعم المزايا النسبية لإقتصاد البلد المضيف؛ وذلك من خلال تخطيط استراتيجي مفصل يأخذ في الاعتبار الإستدامة التجارية، والأسواق والشركات المستهدفة، ومسار النمو، وتوافر البنية التحتية، والقدرة على الابتكار التكنولوجي، وكذلك الإستدامة البيئية. فعند تبني استراتيجية جيدة التنظيم تجاه المناطق الاقتصادية لتجربة إصلاحات ومناهج جديدة يمكنها أن تتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً، فضلاً عن الديناميكية الإستراتيجية لتكييف المناطق الاقتصادية مع تحديات التنمية الجديدة وكذلك الفرص، إضافة إلى التنفيذ الفعال لهذه الإستراتيجيات يرتبط بقيادة سياسية ذات تركيز تنموي قوي؛ فمن المرجح أن تصبح المناطق الاقتصادية أكثر نجاحاً في تحقيق أهدافها. وبالتالي، يجب العمل على التوافق بين سياسة المناطق الاقتصادية واستراتيجية التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً؛ بحيث تتدفق هذه الفوائد كمحركات للتحويل الاقتصادي، ومن ثم تحسين القدرة التنافسية الدولية.

2) إنشاء أطر قانونية ومؤسسية مع التزام حكومي، جيد التنسيق: يمكن التعامل مع المناطق الاقتصادية من خلال وضع إطار قانوني وتنظيمي شفاف لضمان وضوح الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف الفاعلة، وكذلك توفير الحماية بين المطورين والمستثمرين. يساعد مثل هذا الإطار على جذب الاستثمارات، ووضع معايير اقتصادية واجتماعية وكذلك بيئية عالية الجودة، بما يؤدي إلى عزل المناطق عن المخاطر التي لا يمكن التنبؤ بها. كما يوفر الالتزام الحكومي جيد التنسيق دعماً إضافياً لنجاح المناطق الاقتصادية من خلال ضمان استمرارية السياسة، وكذلك توفير الخدمات العامة، ومن ثم التنفيذ الفعال لبرامج المناطق الاقتصادية المختلفة.

(3) إنشاء بيئة أعمال جذابة: أحد الأهداف الرئيسية للمناطق الاقتصادية إنشاء بيئة أعمال جذابة (بما في ذلك البنية التحتية عالية الجودة، والخدمات الفعالة) لسهولة ممارسة الأعمال التجارية. وبدلاً من التركيز على الحوافز المالية (بما في ذلك الإعفاءات الضريبية، والإجراءات الجمركية المبسطة)، ينبغي أن تسعى المناطق الاقتصادية جاهدة لتوفير بيئة مواتية للأعمال التجارية؛ وذلك من خلال تطوير البنية التحتية، وتشمل: الكهرباء، والمياه، وشبكة الطرق، وكذلك شبكة اتصالات حديثة. وبالتالي، تعد المناطق الاقتصادية "نافذة" لتجربة الإصلاحات السياسية والتنظيمية، بما يعزز ويدعم جذب المستثمرين، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

(4) التخطيط والتصميم وإدارة العمليات: يعد تطوير المناطق الاقتصادية عملية مكلفة للغاية؛ بحيث تتطلب هذه العملية التخطيط والتصميم والإدارة بعناية فائقة. وتتضمن عملية التخطيط تقييماً دقيقاً لبيئة الأعمال التجارية والاقتصادية، والأسواق المحلية والعالمية، وكذلك القاعدة الصناعية؛ لضمان التشغيل الفعال للمناطق الاقتصادية. وفي هذا الإطار، يمكن تشجيع نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يعزز ويدعم مشاركة ذوى الخبرة من القطاع الخاص في عمليات التخطيط والإدارة، وكذلك تصميم البنية التحتية والخدمات الفعالة.

(5) التدريب المستمر على الارتقاء والابتكار: تتمثل المهمة الحاسمة لنجاح المناطق الاقتصادية في توفير التعليم والتدريب المستمر على المعرفة والمهارات؛ وذلك من خلال تشجيع عقد مبادرات سياسية توفر التدريب على التكنولوجيا والمهارات لمواكبة الإحتياجات المتغيرة للتنمية الصناعية في القطاعات المختلفة، وتعزيز الروابط مع الكليات والمعاهد الفنية، ودعم حاضنات الأعمال المستهدفة، فضلاً عن تشجيع استراتيجيات جذب المواهب، وكذلك العمالة ذوى المهارات العالية، بما يعزز ويدعم تحسين كفاءة الإنتاج، ومن ثم تحقيق القدرة التنافسية الدولية.

(6) توفير اتصال استراتيجي فعال: يعد الإتصال الإستراتيجي بين المناطق الاقتصادية والأسواق الدولية عاملاً رئيسياً في تحقيق القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي الشامل

والمستدام؛ وذلك من خلال توافر عناصر أساسية للبنية التحتية (بما في ذلك الموانئ، والمطارات، والسكك الحديدية، والطرق السريعة)، فضلاً عن تقديم الخدمات اللوجيستية التجارية، وكذلك الخدمات الجمركية الجيدة، بما يعزز ويدعم المزايا النسبية للبلد، ومن ثم الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

(7) استخدام نظام الرصد والتقييم: يمكن تحقيق أهداف المناطق الاقتصادية بكفاءة عند إتباع نظام صارم لرصد وتقييم برامجها؛ وذلك من خلال وضع التشريعات وتنفيذها بفاعلية، لتحديد معايير الأداء لبرامج المناطق الاقتصادية. وبالتالي، من المهم تقييم الجدوى الاقتصادية للمناطق لتتناسب مع أداؤها، بما يعزز ويدعم التحول الهيكلي، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

(8) معالجة قضايا الإستدامة البيئية: أحد الأهداف الرئيسية للمناطق الاقتصادية تعزيز تنمية اقتصادية أكثر استدامة؛ بحيث يتطلب العمل على تطبيق المعايير البيئية، وتشجيع كفاءة استخدام الطاقة والموارد في عمليات التصنيع، فضلاً عن إعادة استخدام وتدوير النفايات، بما يعزز ويدعم إنتاج أكثر استدامة وابتكاراً، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر.

✚ قائمة المراجع:

- 1- الحاييس، عبد الوهاب جودة. (٢٥- ٢٦ فبراير، ٢٠١٨). *استشراف العائد الاجتماعي للمشروعات القومية كقيمة مضافة على الشباب: مشروعات محور تنمية قناة السويس نموذجاً*. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الشباب وصناعة المستقبل، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ص ١٣-٢٢.
- 2- بورتير، مايكل. (٢٠٠٧). *تجمعات محلية في اقتصاد عالمي*. في (هارتلي، جون). (محرر). *الصناعات الإبداعية، الجزء الثاني*، (ترجمة: بدر السيد). ص ص ٥٩-٧٠. الكويت: عالم المعرفة، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب). العمل الأصلي نشر في عام (٢٠٠٥).

3- لامبوى، جان. (٢٠١١). نشر المعرفة والابتكار في الأقاليم الحضرية من منظور تطوري. في (كاريللو، فرانثيسكو). (محرر). مدن المعرفة: المداخل والخبرات والرؤى، (ترجمة: خالد على). ص ص. ٣٤٣ - ٣٥٦. الكويت: عالم المعرفة: سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب). العمل الأصيل نشر في عام (٢٠٠٦).

- 4- ADB. (2015). *Asian Economic Integration Report: How can Special Economic Zones Catalyze Economic Development*. Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank.
- 5- ADB. (2016). *The Role of Special Economic Zones in Improving Effectiveness of GMS Economic Corridors*. Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank.
- 6- ADB. (2018). *Strategic Framework for Special Economic Zones and Industrial Zones in Kazakhstan*. Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank.
- 7- Aggarwal, Aradhna. (2006). *Special Economic Zones: Revisiting the Policy Debate*. *Journal of Economic and Political Weekly*, 41 (43). PP. 4533-4536. India.
- 8- Aggarwal, Aradhna. (2007). *Impact of Special Economic Zones on Employment, Poverty, and Human Development*. Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi. Working Paper No. 194.
- 9- Aggarwal, Aradhna. (2010). *Economic Impacts of Special Economic Zones: Theoretical Approaches and Analysis of Newly Notified*

- Special Economic Zones in India*. Delhi University, Department of Business Economic, India. Paper No. 20902.
- 10- Aggarwal, Aradhna. (2011). **Promoting Agglomeration Economics and Industrial Clustering through Special Economic Zones: Evidence from India**. *Journal of International Commerce Economics and Policy*, 2 (2). PP. 201-227. World Scientific Publishing Company.
 - 11- Ahmed, Waqas *et al.* (2020). **Sustainable and Special Economic Zone Seletion Under Fuzzy Environment:A case of Pakistan**. *Symmetry - Open Access Journal*, 12 (2). Switzerland.
 - 12- Babita. (2018). **Output and Input Efficiency of Special Economic Zones (SEZs) in India: A Case of Visakhapatnam Special Economic Zones (VSEZs)**. *The Indian Economic Journal*, 65 (1-4), PP. 107- 118. USA: SAGE Publications.
 - 13- Boja, Catalin. (2011). **Clusters Models, Factors and Characteristics**. *International Journal of Economic and Theories*, 1(1). PP. 34-43.
 - 14- Boschele, Marco. (2014). **The "Information Society" and the Role of Knowledge in Society**. *Academic Journal of Information Technology*. 5 (14).
 - 15- Bost, Francois. (2019). **Special Economic Zones: Methodological Issues and Definition**. *Journal of Transnational Corporations Investment and Development*, 26 (2). United Nations, PP. 141-153.
 - 16- Cai, Teng Fei. (2009). **Special Economic Zones:A Study on Regional Economic Development Pattern**. Master Thesis. Shenzhen University, China.

- 17- Cizkowicz, Piotr *et al.* (2015). *The Effects of Special Economic Zones on Employment and Investment: Special Panel Modelling Perspective*. Narodowy Bank Polski, Warsaw, Poland. Working Paper, No. 208.
- 18- Cotula, Lorenzo & Mouan, Liliane. (2018). *Special Economic Zones: Engines of Development or Sites of Exploitation?*. The International Institute for Environment and Development. London, UK.
- 19- Dhingra, Tarun *et al.* (2009). **Location Strategy for Competitiveness of Special Economic Zones: A Generic Framework for India**. *Competitiveness Review: An International Business Journal*, 19 (4). PP. 272-289. India
- 20- El-Rashidy, Salah. (2016). *The Role of China's Overseas Special Economic Zones in Economic Development*. Master Thesis. School of Humanities and Social Sciences, Department of Political Science, the American University in Cairo.
- 21- Farole, Thomas & Akinci, Gokhan. (2011). *Special Economic Zones: Progress, Emerging Challenges, and Future Directions*. Washington, D.C: World Bank Publications, No. 63844.
- 22- Frick, Susanne & Pose, Andrés R. (2019). **Are Special Economic Zones in Emerging Countries Acatalyst for the Growth of Surrounding Areas?**. *Journal of Transnational Corporations Investment and Development*, 26 (2). United Nations, PP. 75-94.
- 23- He, Baofeng. (2019). **The Status and Roles of Special Economic Zones in China's Unbalanced Development**. In (Yuan, Yiming).

- (Ed). *Studies on China's Special Economic Zones 2*. PP. 69-103. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.
- 24- Jing, Liu. (2020). **Research on the Regional Industrial Coordinated Development and Spatial Distribution Strategy**. In (Yuan, Yiming). (Ed). *Studies on China's Special Economic Zones 3*. PP. 115-138. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.
- 25- Kinyondo, Abel *et al.* (2016). **The Role and Effectiveness of Special Economic Zones in Tanzania**. The United Nations University, World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), Helsinki. WIDER Working Paper, No. 122
- 26- Lin, Justin Yifu & Monga, Célestin. (2010). **Growth Identification and Facilitation: The Role of State in the Dynamics of Structural Change**. World Bank, Policy Research Working Paper No. 5313.
- 27- Lin, Justin Yifu & Wang, Yan. (2014). **China - Africa Cooperation in Structural Transformation: Ideas, Opportunities, and Finances**. The United Nations, World Institute for Development Economics Research (UNU – WIDER), Helsinki. WIDER Working Paper, No. 046.
- 28- Liu, Haishan. (2005). **China's Special Economic Zones from Shenzhen to Shanghai - A New Path to Industrialization, Urbanization, Globalization and Modernization**. Doctorate Thesis. The Graduate Faculty of Political and Social Science, the New School for Social Research, New York.
- 29- Meyer, Daniel Francois. (2018). **An Analysis of Clusters and Special Economic Zones As Tools for Regional Economic Growth in**

Developing Countries. International Business Information Management Association. Oxford: Elsevier.

- 30- Qinghe, Luo *et al.* (2017). **A Study of Special Economic Zones Transformation and the China Model.** In (Yuan, Yiming). (Ed). *Studies on China's Special Economic Zones.* PP. 65-90. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.
- 31- Sosnovskikh, Sergey. (2017). **Industrial Clusters in Russia: The Development of Special Economic Zones and Industrial Parks.** *Russian Journal of Economics*, 3 (2). PP. 174-199. Oxford: Elsevier.
- 32- Tyagi, Pradeep. (2009). **Role of Special Economic Zones in Export Promotion in India. Doctorate Thesis.** Faculty of Commerce and Business Administration, Chaudhary Charan Singh University, Meerut.
- 33- UNIDO. (2015). **Economic Zones in the Asean: Industrial Parks, Special Economic Zones, Eco - Industrial Parks, Innovation Districts as Strategies for Industrial Competitiveness.** United Nations Industrial Development Organization. Vietnam.
- 34- UNIDO. (2019). **Industrial Parks for Inclusive and Sustainable Industrial Development.** United Nations Industrial Development Organization. Lima, Peru.
- 35- Wang, Jianming & Hu, Ming. (2010). **From County - Level to State - Level Special Economic Zone: The Case of Kunshan Economic and Technological Development Zone.** In (Zeng, Douglas). (Ed). *Building Engines for Growth and Competitiveness in China:*

- Experience with Special Economic Zones and Industrial Clusters*. PP. 123-150. Washington, D.C: World Bank Publications, No. 56447.
- 36- Wang, Join. (2013). **The Economic Impact of Special Economic Zones: Evidence from Chinese Municipalities**. *Journal of Development Economics*, 101 (2). PP. 133-147. Oxford: Elsevier.
- 37- Wang, Wen-Cheng. (2000). **Attracting High Technology Inward Investment in Taiwan: A Case Study of Hsinchu Science Park**. Doctorate Thesis. Faculty of Arts, University of Manchester, UK.
- 38- White, Justine. (2011). **Fostering Innovation in Developing Economies Through Special Economic Zones**. In (Farole, Thomas & Akinci, Gokhan). (Eds). *Special Economic Zones: Progress, Emerging Challenges, and Future Directions*. PP. 183-205. Washington, D.C: World Bank Publications, No. 63844.
- 39- Xiaoyuan, Dong. (2020). **Theoretical and Empirical Research on the Industrial Restructuring in Shenzhen**. In (Yuan, Yiming). (Ed). *Studies on China's Special Economic Zones* 3. PP. 21-36. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.
- 40- Yeo, Han Koo & Akinci, Gokhan. (2011). **Low - Carbon, Green Special Economic Zones**. In (Farole, Thomas & Akinci, Gokhan). (Eds). *Special Economic Zones: Progress, Emerging Challenges, and Future Directions*. PP. 283-308. Washington, D.C: World Bank Publications, No. 63844.
- 41- Yitao, Tao. (2017). **Special Economic Zones and China's Path**. In (Yuan, Yiming). (Ed). *Studies on China's Special Economic Zones*. PP.

- 1-12. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.
- 42- Yuan, Yiming *et al.* (2017). **Report on the Green Transformation Development Industries in China's Special Economic Zones.** In (Tao, Yitao & Yuan, Yiming). (Eds). *Annual Report on the Development of China's Special Economic Zones.* PP. 21-53. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.
- 43- Yunyuan, Zhou. (2017). **Selection of the Direction of the Development Path for China's Special Economic Zones in the New Period.** In (Yuan, Yiming). (Ed). *Studies on China's Special Economic Zones.* PP. 115-127. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.
- 44- Zeng, Douglas Zhihua. (2011). **How Do Special Economic Zones and Industrial Clusters Drive China's Rapid Development.** Finance and Private Sectors Development, Africa Region. Washington, D.C: World Bank Publications, Policy Research Working Paper, No. 5583.
- 45- Zeng, Douglas Zhihua. (2016). **Special Economic Zones: Lessons from the Global Experience. Private Enterprise Development in Low Income Countries,** Synthesis Paper Series, No. 1.
- 46- Zhang, Kai & Wu, Songbin. (2016). **Report on the Innovation Development of China's Special Economic Zones.** In (Tao, Yitao & Yuan, Yiming). (Eds). *Annual Report on the Development of China's Special Economic Zones.* PP. 83-120. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.



- 47- Zixian, Wang. (2017). **Progressive Advancement of China's Opening up. In (Yuan, Yiming).** (Ed). *Studies on China's Special Economic Zones*. PP. 41-54. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.